

Distr.
GENERAL

A/50/215
S/1995/475
12 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البنود ٧٠، ٨٠، ٨٦، ٩٧ (أ)، ٩٧ (ط)، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٤ و ١٤٩ من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل
اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين
الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)
والسمية وتدمير تلك الأسلحة
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ
السلام من جميع نواحي هذه العمليات
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
التجارة والتنمية؛ التعاون الدولي من أجل
القضاء على الفقر في البلدان النامية
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات
الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة
النهوض بالمرأة
المراقبة الدولية للمخدرات
تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم
مسائل حقوق الإنسان
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص إعلان دلهي الصادر عن الاجتماع الثامن لرؤساء دول أو حكومات البلدان
الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو
١٩٩٥ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عممتم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٧٠ و ٨٠ و ٨٦ و ٩٧ (أ) و ٩٧ (ط) و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٤ و ١٤٩ من القائمة الأولية، ولمجلس الأمن.

(توقيع) براكاش شاه

المرفق

إعلان دلهي الصادر عن الاجتماع الثامن لرؤساء دول أو
حكومات البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا
للتعاون الإقليمي الذي عقد في نيودلهي في الفترة
من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٥

مقدمة

١ - اجتمع كل من سعادة بيجوم خالدة ضياء رئيس وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ و جلالة الملك جينغ سنغي وانغتشوك، ملك بوتان؛ وسعادة السيد ب. ف. ناراسيمها راو، رئيس وزارة جمهورية الهند؛ وسعادة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية المالديف؛ وسعادة مانموهان أديكاري، رئيس وزراء نيبال؛ وسعادة السيد فاروق أحمد خان ليفاري، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية؛ وسعادة السيدة شاندرايكا باندارانايكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، في مؤتمر القمة الثامن لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي عقد في نيودلهي، بالهند، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٥.

عقد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

٢ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لإنجازات العقد الأول لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وقرروا الاحتفال باكتمال عقدها الأول في كل دولة من الدول الأعضاء وبصورة جماعية. وأيدوا اقتراح مجلس الوزراء بعقد دورة تذكارية لمجلس الوزراء بشأن موضوع: "رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي - رؤيا العقد الثاني" من أجل تحديد المجالات التي يجب أن تركز عليها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي خلال عقدها الثاني.

التعاون الإقليمي

٣ - أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد عزمهم على تكثيف التعاون الإقليمي بغية التعجيل بعملية النهوض برفاه شعوب جنوب آسيا وتحسين نوعية حياتهم. وأعادوا تأكيد التزامهم بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الرابطة، ولا سيما بمبادئ المساواة في السيادة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال الوطني، وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهم. وأشاروا إلى اقتناعهم بأنه في عالم مترابط بصورة متزايدة فإن التعاون الإقليمي يعتبر أداة دينامية للنهوض بالرخاء الاقتصادي والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار من أجل تحقيق أهداف السلم والاستقرار في جنوب آسيا. وفي هذا السياق فإن مناخ السلم والاستقرار سيسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

القضاء على الفقر في جنوب آسيا

٤ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالقضاء على الفقر في جنوب آسيا، والأفضل بحلول عام ٢٠٠٢ ميلادية، وذلك من خلال جدول أعمال.

٥ - وأيد الزعماء التوصيات الصادرة عن اجتماع وزراء المال/التخطيط الذي عقد في داكا في تموز/يوليه ١٩٩٤، التي أوصت بإنشاء آلية تكون بمثابة منبر لتبادل المعلومات عن برامج القضاء على الفقر، في سياق السياسات والاستراتيجيات المعتمدة، لا سيما تبادل المعلومات عن التكنولوجيات المتصلة بالجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. واتفقوا على أنه بالإمكان تعزيز العملية من خلال الاشتراك في الدراسات ذات الصلة وتبادلها والتي تضطلع بها مؤسسات بحثية مستقلة وخبراء مستقلون. وستكون الآلية على شكل هيكل مؤسسي ثلاثي المستويات، حسبما أوصى التقرير، على أن يجتمع مرة في العام. ولاحظوا أن مثل تلك الآلية قد تم إنشاؤها الأمر الذي مكن من البدء بإجراءات تبادل المعلومات، كما رحبوا بعرض الهند استضافة الجولة الأولى للآلية الثلاثية المستويات.

٦ - وأصدر رؤساء الدول أو الحكومات توجيهها بأن ينظر الاجتماع المقبل لوزراء المال/التخطيط في كفاءة تلك الآلية في القضاء على الفقر بالمنطقة وإبلاغ مؤتمر القمة التاسع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بالتقدم المحرز من خلال مجلس الوزراء.

٧ - وقرروا في هذا السياق إعلان عام ١٩٩٥ "عاماً للقضاء على الفقر في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي".

٨ - وإذ أقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن الكرامة والإبداع والقدرة الكامنة على الانتاج هي من الصفات البشرية الثابتة التي أدى الفقر المزمن إلى تآكلها، فقد أكدوا التزامهم من جديد على تمكين الفقراء من أجل تحقيق نمو معزز يتسق مع التنمية البشرية وقواعد الإنصاف.

٩ - وبعد أن أقرروا بأن الفقر مشكلة معقدة متعددة الأبعاد وتمتد جذورها في المجالين الوطني والدولي على السواء، فقد اعتبروا أن البرامج المخصصة لقطر محدد لمعالجة الفقر، والجهود الدولية الداعمة للجهود الوطنية، والعملية الموازية المتعلقة بتهيئة بيئة دولية داعمة تفضي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلدان النامية هامة لإيجاد حل للمشكلة. ولقد سلم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالحاجة إلى تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الاحتياجات الخاصة للبلدان والمناطق الإقليمية التي توجد فيها كثافات سكانية كبيرة وتعيش في فقر، ودعم تلك الاحتياجات الخاصة، ولا سيما تلك البلدان والمناطق الإقليمية الواقعة في جنوب آسيا والتي تواجه صعوبات خطيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد التزامهم بالقضاء على الفقر ولاحظوا مع التقدير النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٠ - وتعهد رؤساء الدول أو الحكومات بمعالجة الأسباب الرئيسية للفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية للجميع. وأكدوا مجددا التزامهم بالعمل من أجل ضمان تلبية حقوق الجميع، ولا سيما حقوق الفقراء، في الطعام والعمل والمأوى والصحة والتعليم والموارد والمعلومات.

١١ - وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد التزامهم بتوفير فرص أوسع للفقراء من أجل تعزيز قدراتهم الكلية وتحسين ظروف معيشتهم، ولتوفير حماية اقتصادية واجتماعية كافية لهم خلال فترة البطالة عن العمل والعجز والشيخوخة. ورغم أنهم يعترفون بالحاجة لتحسين وتوسيع الأسواق وإلغاء القيود عليها وذلك بهدف تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، إلا أنهم شعروا بأنه من الجوهرى تخفيف حدة أية ملامح سلبية خلقتها قوى السوق وبذل كل الجهود الممكنة لجعل التعامل في الأسواق ميسورا للفقراء. وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد ضرورة ضمان توجيه الأجهزة المالية والسياسات العامة الأخرى للقضاء على الفقر، وحذروا من مغبة تزايد الفوارق التي تخلق انقسامات اجتماعية.

١٢ - واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أنه يتعين على حكومات بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أن تلعب دورا رئيسيا في النهوض بهياكل الدعم اللازمة للقضاء على الفقر، بما في ذلك المؤسسات الشعبية والمنظمات غير الحكومية في سياق تنظيم الشعب وتشجيع اللامركزية والحكم الذاتي المحلي، فضلا عن تشجيع تنظيم الفقراء في سياق مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية.

الترتيب التجاري التفضيلي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

١٣ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح أنه في أعقاب توقيع الاتفاق الإطاري بشأن الترتيب التجاري التفضيلي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي خلال مؤتمر القمة السابع الذي عقد في داكا في نيسان/أبريل ١٩٩٣، جرى استكمال الجولة الأولى من المفاوضات التجارية لتبادل التيسيرات التجارية فيما بين الدول الأعضاء. وأصدروا توجيهاتهم بأنه ينبغي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير تصديق جميع الدول الأعضاء على الترتيب التجاري التفضيلي وتشغيله بحلول نهاية عام ١٩٩٥ كما هو منصوص عليه.

١٤ - وأكد الزعماء مجددا اعتقادهم الراسخ في أن تشغيل الترتيب التجاري التفضيلي سيكون بمثابة إعلان عن بداية عملية جديدة وهامة للتعاون الإقليمي وسيؤدي الى تقوية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بوصفها مؤسسة لتعزيز رفاهية شعوب جنوب آسيا.

١٥ - وفي ضوء التغيير السريع للبيئة الاقتصادية الدولية، وإنشاء تجمعات تجارية واقتصادية كبرى، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في أعقاب الاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتدابير التحرير الاقتصادي التي اتخذتها بلدان أعضاء من طرف واحد، فإن رؤساء الدول أو الحكومات يؤكدون على إلحاحية توسيع نطاق التعاون وتعميقه داخل إطار زمني محدد وسريع في المجالات الرئيسية للعلاقات التجارية والاقتصادية في المنطقة. وتدعو هذه التطورات الى إلحاحية إضافية لتحقيق

المزيد من التقدم نحو تشغيل الترتيب التجاري التفضيلي وتكثيف التعاون بغية توسيع التجارة الاقليمية. ولتحقيق هذه الغاية، قرروا تنفيذ "العناصر" و "التدابير الاضافية" المحددة في المادتين ٤ و ٦ على التوالي من اتفاق الترتيب التجاري التفضيلي.

برنامج العمل المتكامل

١٦ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات التقدم المحرز من خلال برنامج عمل متكامل يغطي عددا من المجالات والأنشطة الهامة.

المراكز الاقليمية

١٧ - رحب الزعماء بإنشاء مركز الوثائق التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في نيودلهي في آيار/مايو ١٩٩٤ ومركز بحوث الأرصاد الجوية التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في داكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

دور المرأة في التنمية

١٨ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات، بعد أن لاحظوا أن زيادة الوعي السياسي والاجتماعي في المنطقة قد أبرز قضايا القضاء على الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة الذي يعتبر أساسيا لتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، إلحاحية معالجة هذه القضايا من خلال المزيد من العمل الايجابي.

١٩ - وأيد الزعماء "قرار كاتماندو بشأن صحة المرأة والأسرة"، الذي اتخذته المؤتمر الوزاري المعني بصحة المرأة والأسرة في كاتماندو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وأعربوا عن ارتياحهم لأن الدول الأعضاء اضطلعت بالبرامج المناسبة لتنفيذ القرار على الصعيد الوطني.

٢٠ - ولاحظ الزعماء التقدم في تنفيذ خطة العمل التي تميز الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ باعتبارها "عقد رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الاقليمي للفتيات"، وطلبوا الى مجلس الوزراء إجراء استعراض شامل في منتصف العقد لعرضه على مؤتمر القمة التاسع للرابطة.

٢١ - وبعد أن سلم الزعماء بالتهديد الخطير الذي تواجهه بعض فئات الفتيات اللاتي يعشن في ظروف غاية في الصعوبة بما في ذلك اليتيمات والمعوقات والمعرضات للاستغلال، قرروا أن يجري مجلس الوزراء تقييما عاجلا لحالة هؤلاء الأطفال وأن تقدم توصيات محددة الى مؤتمر القمة التاسع للرابطة.

٢٢ - وبعد أن اعتبر الزعماء أن استغلال الطفلة هو انعكاس مباشر لمركز المرأة في المجتمع، أعادوا تأكيد تصميمهم على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة.

الأطفال

٢٣ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لاستكمال الاستعراضات السنوية لحالة الأطفال في البلدان الأعضاء برابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي لسنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، الذي أشار الى حدوث انخفاض في معدل وفيات الرضع وإحراز تقدم ملموس في برنامج تحصين الأطفال في المنطقة.

٢٤ - وبعد أن أشاروا الى أهداف منتصف العقد لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تصميمهم على تكثيف جهودهم على الصعيدين الوطني والاقليمي من أجل بلوغ هذه الأهداف.

٢٥ - ورحب الزعماء بأن جميع الدول الأعضاء قد أصبحت أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل. ورأوا أن ما جرى مؤخرا من انعقاد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ومؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية في آذار/مارس ١٩٩٥ قد قدم زخما جديدا للجهود الجارية من أجل بقاء الطفل في جنوب آسيا وحمايته ونمائه.

الشباب

٢٦ - أيد رؤساء الدول أو الحكومات قرار ماليه بشأن الشباب الذي اتخذته المؤتمر الوزاري المعني بالشباب في جنوب آسيا الذي عقد في جزر الملديف في أيار/مايو ١٩٩٤ ولاحظوا أن المؤتمر قد أفاد في جملة أمور في تركيز الاهتمام على مركز الشباب والتحديات التي يواجهونها. ولاحظ الزعماء مع الارتياح أن جدول الأعمال الوارد في القرار قد نفذته الدول الأعضاء بغية إدماج الشباب في عملية التنمية الوطنية. ولاحظوا مع الارتياح أن قرار رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي بشأن الشباب قد اتخذ وأنه جرى إنشاء مشروع لجوائز شباب رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي.

٢٧ - وأعرب الزعماء عن ارتياحهم لتنفيذ خطة العمل باعتبار عام ١٩٩٤ سنة شباب رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في الدول الأعضاء وأعربوا عن تصميمهم على أن يستمر الزخم الذي تولد في الدول الأعضاء.

المعوقون

٢٨ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح أن المؤتمر الوزاري المعني بالمعوقين قد عقد في اسلام آباد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأيدوا قرار اسلام آباد بشأن المعوقين وتوصيات المؤتمر ولاحظوا أن المؤتمر قد زاد بقدر أكبر الوعي فيما بين شعوب جنوب آسيا فيما يتعلق باحتياجات ومشاكل المعوقين. ورحبوا بالأنشطة والبرامج التي بدأت الدول الأعضاء في تنفيذها عملا بقرار حماية وتشجيع المعوقين.

المأوى

٢٩ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا، بعد أن أقروا بأن المسكن هو حق أساسي لكل الناس، وأنه بالإضافة إلى الجهود الحكومية، ينبغي دعم المبادرات الخاصة للناس والوكالات غير الحكومية، التزامهم بالعمل من أجل الهدف العالمي "توفير المأوى للجميع بحلول عام ٢٠٠٠".

تعليم القراءة والكتابة

٣٠ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الأمية هي أحد الأسباب الرئيسية للفقر والتخلف والمظالم الاجتماعية وناشدوا الدول الأعضاء البدء في تنفيذ برامج أكثر اتساما بالواقعية تهدف إلى القضاء على الأمية في المنطقة، وعلى الأفضل بحلول عام ٢٠٠٠ ميلادية. وقرروا اعتبار عام ١٩٩٦ "سنة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي لتعليم القراءة والكتابة".

البيئة

٣١ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات، بعد أن أكدوا مجددا الحاجة إلى عمل متضافر لحماية البيئة والحفاظ عليها، عن ارتياحهم لصياغة الدول الأعضاء لموقف موحد قبل انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية وعرض الموقف الجماعي لمؤتمر يوكوهاما. وسلموا بأن التعاون الدولي حيوي لبناء القدرات الوطنية، ونقل التكنولوجيا الملائمة وتعزيز المشاريع المتعدد الأطراف والجهود البحثية في مجال الحد من الكوارث الطبيعية.

٣٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم الشديد إزاء التدهور الشديد للبيئة وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية المدمرة. وشددوا أيضا على المخاطر والأخطار التي ينطوي عليها التفاوض عن التحدي الذي تفرضه تلك المشاكل. وأعربوا عن التزامهم بتنفيذ برامج حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع تدهورها على جميع الأصعدة - الوطنية والثنائية والإقليمية والعالمية. وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية استمرار الأنشطة الجارية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في ميدان البيئة.

٣٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه بالرغم من أنه جرى الاضطلاع ببعض العمل في مجال نشر المعلومات عن مشاكل تدهور البيئة وأثرها على المنطقة، فإن التقدم كان بطيئا لتنفيذ توصيات الدراسة الإقليمية التي أجرتها الرابطة بشأن أسباب وآثار الكوارث الطبيعية وحماية البيئة والحفاظ عليها، والدراسة الإقليمية بشأن أثر الدفينة وتأثيرها على المنطقة، التي جرى استكمالها في عام ١٩٩٢. وشددوا على أهمية التنفيذ الفعال والسريع لتوصيات الدراستين وطلبوا إلى الدول الأعضاء اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بدون المزيد من التأخير في مجالات حيوية مثل تقاسم القدرات العلمية وتطويرها بغية حماية البيئة وإدارتها. وأصدروا كذلك توجيهات إلى اللجنة التقنية المعنية بالبيئة برصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدراستين، وتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة التاسع من خلال مجلس الوزراء.

٣٤ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى القرارات الواردة في إعلان دكا الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٣ بشأن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وأعادوا تأكيد الحاجة العاجلة إلى كفاءة تدفق الموارد الجديدة والإضافية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج جدول أعمال القرن ٢١ بنجاح. وأشاروا أيضا إلى هدف الحد الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة للبلدان المتقدمة النمو وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو هدف لا يزال يتعين على معظم البلدان المتقدمة النمو أن تقترب منه. ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أنه ينبغي أن تقوم الإجراءات الدورية في مجال حماية البيئة على التشارك والمساعي الجماعية وينبغي أن تعكس المبدأ الذي أُعلن في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمتعلق بالمسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة. ومما يعد جزء لا يتجزأ من هذه الإجراءات تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية الذي كان مستمرا ومستداما في اتخاذ إجراء مباشر للقضاء على الفقر.

٣٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاقات ريو قد اجتمعت ثلاث مرات منذ اجتماعها الأول وأعربت عن أملها في أن تتمكن اللجنة من تيسير التدفق اللازم للموارد والتكنولوجيا.

٣٦ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن اتفاقية التنوع الحيائي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد دخلتا حيز النفاذ وأن الاجتماعات الأولى لمؤتمرات الدول الأطراف في كل اتفاقية قد عقدت. وبعد أن رحبوا بتلك التطورات، حثوا على مساعدة البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيتين. وكان إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله بداية في هذا الاتجاه. بيد أن رؤساء الدول أو الحكومات حثوا على أن أموالا أكبر حتما ستكون لازمة إذا كان يراد الوفاء باحتياجات الاتفاقية.

الارهاب

٣٧ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن بالغ قلقهم إزاء انتشار الارهاب داخل المنطقة وخارجها وأدانوا من جديد وبدون تحفظ جميع الأعمال والأساليب والممارسات الارهابية باعتبار أنها إجرامية. واستنكروا جميع تلك الأعمال لأثرها المدمر بالنسبة للأرواح والممتلكات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستقرار السياسي وكذلك بالنسبة للسلام والتعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي.

٣٨ - وشدد رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على أنه ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لسن التشريعات المساعدة على الصعيد الوطني بغية تنفيذ الاتفاقية الاقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي لقمع الارهاب. وحثوا الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بسن تشريعات مساعدة على الاسراع بذلك على الصعيد الوطني بغية تنفيذ الاتفاقية، وأكدوا من جديد الحاجة الى قيام حوار وتفاعل دائمين بين الوكالات المعنية التابعة للدول الأعضاء، بما في ذلك تقديم توصيات دورية الى مجلس الوزراء.

٣٩ - وأكدوا أن التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة هو أمر حيوي إذا أريد القضاء على كارثة الارهاب في المنطقة.

الاتجار بالمخدرات

٤٠ - سلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وصلاته بالجريمة المنظمة، والتجارة غير المشروعة في الأسلحة والارهاب لا يزالون يشكلون تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة.

٤١ - وبعد أن لاحظ الزعماء الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء، وكذلك التعاون الاقليمي الجاري من أجل مكافحة هذه التجارة الضارة، شددوا على الحاجة الملحة لزيادة تعزيز عملية التعاون.

٤٢ - ورحب القادة بتصديق جميع الدول الأعضاء على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وحثوا جميع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير المتابعة اللازمة بغية تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

العلم والتكنولوجيا

٤٣ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أنه ينبغي منح أولوية عالية للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا. ولاحظوا أن شيئا من التقدم قد أحرز صوب وضع ترتيبات لإنشاء الشبكات في ميادين منها التكنولوجيا الاحيائية، والهندسة الوراثية، وتقنيات تشكيل الطاقة، والمسكن المنخفضة التكلفة، وتكنولوجيات البناء، ودعا القادة الى زيادة التعجيل بهذه العملية.

تواصل الشعوب

٤٤ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد عزمهم السابق على زيادة تعزيز تواصل الشعوب من خلال زيادة إشراك شعوب جنوب آسيا في عملية التعاون الاقليمي، ولاحظوا مع الارتياح أن هذا التفاعل ما فتئ يجري من خلال محافل مختلفة في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي وخارجها، وقد أسهم في تعزيز التفاهم المتبادل في المنطقة.

٤٥ - وأشار القادة الى أن الرابطة قد اعترفت برابطة أعضاء الهيئات القانونية في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي الرابطة دورا فعالا في تشجيع التعاون الوثيق بين الهيئات القانونية في المنطقة الاقليمية.

٤٦ - ولاحظ القادة مع الارتياح أن الغرفة التجارية والصناعية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ما فتئت تعمل بشكل مرض. وأعربوا عن أملهم في أن تبذل الغرفة والوحدات المكونة لها في الدول

الأعضاء أقصى ما في وسعها من أجل تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. وأثنوا على الغرفة لقيامها بتقييم المعلومات على مجتمع قطاع الأعمال التجارية في المنطقة بشأن نطاق ترتيب التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ومحتواه وإمكاناته.

٤٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لكون خطة الرابطة للاعفاء من الحصول على تأشيرات السفر تنفذ على نحو سلس، ولكونها قد عززت نطاق تواصل الشعوب.

صندوق جنوب آسيا الانمائي

٤٨ - أيد رؤساء الدول أو الحكومات إنشاء صندوق انمائي مكون من ثلاثة عناصر لجنوب آسيا بدمج صندوق الرابطة للمشاريع الاقليمية وصندوق الرابطة الاقليمي وإنشاء عنصر ثالث للتنمية الاجتماعية وتطوير البنية الأساسية.

عرض المواقف الجماعية

٤٩ - أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى القرار الذي اتخذوه في اجتماع القمة السابع للرابطة فيما يتعلق باتخاذ مواقف جماعية في المحافل الدولية بشأن القضايا الكفيلة بالنهوض بالصورة الدولية لجنوب آسيا وتمكين الدول الأعضاء من توضيح مواقفها بشأن تلك القضايا على نحو أكثر فعالية. ولاحظوا أن مجلس الوزراء قد وضع إجراء لعرض المواقف الجماعية للرابطة في تلك المحافل الدولية.

٥٠ - ولاحظوا مع الارتياح أن الدول الأعضاء قامت، بناء على القرار المتخذ في اجتماع القمة السابع للرابطة، بصياغة مواقف جماعية قدمت الى المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، والى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولاحظ القادة مع الارتياح كذلك أنه سيجري تقديم موقف جماعي للرابطة الى المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

أمن الدول الصغيرة

٥١ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالمبادئ والمعايير المقبولة عالمياً، المتصلة لجميع الدول بحقوق السيادة وبالسلامة الاقليمية، واعترفوا بأن الدول الصغيرة تحتاج، بسبب مشاكلها الخاصة، اجراءات خاصة لدعم وصيانة استقلالها وسلامة أراضيها. وأكدوا من جديد أن الحماية الحقيقية للدول الصغيرة أو الأشد ضعفا ينبغي أن تدرج بشكل ثابت في حكم القانون. وشددوا على أنه ينبغي لجميع البلدان أن تضمن ذلك على نحو فردي أو جماعي من خلال اتباع التدابير المناسبة.

التطورات السياسية الدولية

٥٢ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن نهاية الحرب الباردة قد أدت الى حدوث تغييرات جذرية في الخريطة السياسية. وبالتالي فمن الأهمية بمكان إيجاد أسلوب جديد لمعالجة الشواغل الجديدة. كما

لاحظوا أن انتهاء المواجهة بين الكتلتين يتيح فرصة لبناء توافق حقيقي في الآراء من أجل نظام دولي جديد.

٥٣ - وأجرى رؤساء الدول أو الحكومات مجموعة واسعة من المناقشات بشأن الاتجاهات السياسية العالمية الراهنة وآفاق المستقبل، وبصورة خاصة تلك المسائل التي تهم جنوب آسيا. وفي هذا السياق، أكدوا من جديد التزامهم الراسخ بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأكدوا مجددا عزمهم على تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أداة مركزية لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح والتنمية والتعاون بين بلدان العالم. وتعهد القادة بدعم جميع المبادرات البناءة الرامية الى تعزيز الأمم المتحدة، وأكدوا أنه يجب الاضطلاع بهذه المبادرات بهدف وحيد هو جعل الأمم المتحدة وجميع أجهزتها أكثر ديمقراطية، وكفاءة وفعالية، وجعل محور اهتمامها يقتصر على مجموعة ضيقة ومنفصلة من الأهداف.

٥٤ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم للدور الذي قامت به بعض الدول الأعضاء في الرابطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أجزاء مختلفة من العالم، وعن اعتقادهم بأن هذه المشاركة قد أسهمت في المحافظة على السلام والأمن في العالم.

٥٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم الحاسم بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز وشددوا على أن هذه المبادئ والأهداف لا تزال صالحة وملائمة في العالم المعاصر. واستذكروا الدور الذي أدته الحركة في تحقيق الاستقرار في الشؤون العالمية منذ إنشائها. وأعربوا عن عميق اقتناعهم بأن قوة الحركة المتأصلة فيها تؤهلها لمواصلة القيام بدور من أكثر الأدوار البناءة في إرساء أسس نظام عالمي جديد قائم على سيادة القانون وعدم التمييز والانصاف والتعاون.

٥٦ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن المجتمع الدولي وإن كان قد نجح في وضع معيار ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإنه لم يتمكن للأسف من تحقيق نفس الهدف فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وأعرب الزعماء عن اقتناعهم بأنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه وبنسق أسرع. وأكدوا من جديد أنه يتعين إيلاء أولوية قصوى لنزع السلاح النووي، وذلك بالنظر الى الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية، وحثوا مؤتمر نزع السلاح على التفاوض بشأن اتفاقية دولية تمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها أيًا كانت الظروف، والشروع في مفاوضات من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية بالكامل في إطار جدول زمني محدد.

٥٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن التزامهم القوي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واتفقوا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بغية تحقيق هذا الهدف.

القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٥٨ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات باختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح، وأكدوا من جديد التزامهم بتنفيذ الوثيقة الختامية للجولة تنفيذا كاملا وحسب الجدول الزمني المقرر. كما رحبوا ببروز منظمة التجارة العالمية الى الوجود وأعربوا عن أملهم في أن تساعد على توسيع التجارة الدولية، وبصورة خاصة التجارة الدولية للبلدان النامية. وأكدوا من جديد الحاجة الملحة الى وضع سياسات تمكن البلدان النامية من الاستفادة من اتساع فرص التجارة الدولية، وذلك في سياق التنفيذ الكامل للجولة. وناشدوا جميع البلدان أن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير من طرف واحد لا تتفق مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والنزعة الاقليمية والعالمية المستنيرة، وتقيم حواجز أمام العلاقات التجارية فيما بين البلدان، وتعرقل بذلك تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل.

٥٩ - وبعد أن سلموا بأن التعزيز المتبادل للنمو الاقتصادي المستمر ذي القاعدة العريضة على نطاق عالمي، الى جانب نظام تجاري دولي غير تمييزي وقائم على قاعدة متعددة الأطراف من شأنه أن يتيح أساسا للتنمية الاجتماعية، دعا رؤساء الدول أو الحكومات الى تهيئة بيئة اقتصادية دولية تتسم بالانفتاح والعدالة والتعاون والاستفادة المتبادلة. كما دعوا الى الحد من الحواجز التجارية وتعزيز الوصول على نطاق واسع الى الأسواق العالمية.

٦٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالمحافظة على المصالح الأساسية للعمال. وناشدوا البلدان أن تمتنع عن إقامة الحواجز التجارية بدعوى تعزيز وحماية حقوق العمال. واستنكروا الاتجاه الى فرض أية شروط على التجارة الدولية سواء كانت من قبيل "اشتراطات اجتماعية" أو "اشتراطات بيئية"، وأكدوا من جديد التزامهم بضمان حقوق العمال الى جانب حماية البيئة.

اتخاذ تدابير خاصة من أجل أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية

٦١ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع بالغ القلق أن النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية غير مرض، وشددوا على الحاجة الى اتخاذ تدابير خاصة من أجل التعجيل بعملية التنمية. وأكدوا من جديد ضرورة تحقيق أهداف المعونة المتفق عليها دوليا بالنسبة الى البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأكدوا على الحاجة الى تمويل استثنائي بغية تيسير تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي.

تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع التاسع لرؤساء دول أو حكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي

٦٢ - قبل رؤساء الدول أو الحكومات بامتنان العرض الذي قدمته حكومة ملديف لاستضافة مؤتمر القمة التاسع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. وسيجري التحديد النهائي للتاريخ بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٦٣ - وأعرب رؤساء دول أو حكومات باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال عن بالغ تقديرهم للطريقة المثالية التي اضطلع بها رئيس وزراء الهند بمسؤولياته بوصفه رئيسا للاجتماع. وأعربوا عن عميق امتنانهم لما خصتهم به حكومة الهند وشعبها من كرم الضيافة والحفاوة، وللترتيبات الممتازة التي أعدت من أجل الاجتماع.

— — — — —